المنظمات غير الحكومية ورعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة (رؤى وتجارب عالمية)

أ. م. د/ رانيا عبد المعز الجمـال
أستاذ مساعد بكلية رياض الأطفال-
جامعة الفيوم

مقدمـــــة :

شهدت الحقبة الأخيرة من القرن العشرين تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية كان من أهم مظاهرها بروز مفاهيم التنمية البشرية ووجوب احترام وإعلاء حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية، مما أدى إلى وضع الإنسان في بؤرة حركة المجتمع وتقدمه، والسعي قدما إلى إحياء المجتمع المدني من جديد لاسيما في المجتمعات التي عانت من ممارسات أنظمة شمولية كان من أبرز سماتها، تهميش دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار وإقصائها عن المساهمة الجادة والفعالة في التصدي للمشكلات الاجتماعية والإسهام المؤثر في خطط التنمية .

فالتطورات التي تشهدها الحياة السياسية والاجتماعية علي الصعيد الدولي تؤكد أن قوة الأمم لم تعد تقاس بما تملكه من قوة عسكرية، أو وفقاً لأدائها الاقتصادي فقط، وإنما تقاس بمدي حيوية مجتمعها، وما تزخر به طاقات شعبها المتمثلة في نقاباتها ومنظماتها التعاونية والأهلية، والتي تمثل الدعامة الأساسية التي تصون الاستقرار الاجتماعي، وتضمن ازدهار المستقبل. وبذلك فإن مسئولية التنمية في الوقت الراهن لم تعد قاصرة على أنظمة الحكم في الدولة، التي تنوء بأعباء ثقال، فلقد دخل المجتمع شريكاً مع الدولة في تحمل مسئولية التنمية، مما أدى إلى ضرورة وجود تنسيق محكم بين الدولة بمؤسساتها الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني التي تشارك في النهوض بتلك الرسالة.

وبالتالي فقد أصبح تحقيق التعاون والتكامل بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى بوجه عام، وبينها والجمعيات الأهلية بوجه خاص، أحد المتطلبات الضرورية آنياً ومستقبلياً لنجاح الجمعيات الأهلية في تحقيق رسالتها المنوطة بها، خاصة في ظل المتغيرات العالمية الراهنة ، وما فرضته حقائق السوق المتغيرة، والتطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة على المجتمعات المعاصرة من إجراء تغييرات عميقة في هيكلها ومحتواها، بما في ذلك علاقتها بالجمعيات الأهلية، لمواجهة مثل هذه المتغيرات من جهة، وللحفاظ على تكاملها وانسجامها من جهة أخرى.

وفى هذا الإطار تؤكد الوثائق العالمية للأمم المتحدة ومؤتمراتها المتتالية على أهمية الدور الخاص للجمعيات الأهلية فى تحقيق التنمية، وقدرتها على الإسهام الاقتصادى والاجتماعي فى القطاع الأهلى ومن

أمثلة ذلك مؤتمر السكان والتنمية المنعقد بالقاهرة ١٩٩٤، ومؤتمر المرأة العالمى المنعقد فى بكين ١٩٩٥، وقد صاحب ذلك توجهات إيجابية من قبل الحكومات لتقدير الإسهام الاقتصادى والاجتماعي للقطاع الأهلى ، يضاف الى ذلك ما أوضحه الإعلان العالمى للحق فى التنمية من أن المشاركة الشعبية والتوزيع العادل لمنافع التنمية من أهم المكونات الأساسية لعمل الجمعيات الأهلية، وبالتالى أصبحت المنظمات غير الحكومية آلية أساسية لتفعيل المشاركة الشعبية.

ويأتي على رأس أولويات الجمعيات الأهلية تقديم الخدمات الاجتماعية والتي من بينها تقديم خدمات الرعاية والتأهيل للمعوقين حيث تعتبر مشكلة المعوقين ورعايتهم واحدة من المشكلات الاجتماعية والتي تمتد جذورها إلى العصور القديمة والوسطى وصولاً الى الوضع الذى هي عليه الآن ولكن تختلف بالطبع أساليب الرعاية ونوعيتها حسب الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني والذى كان سائدا فى كل عصر من العصور.

لذا أضحت الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية . فلم يعد فى مقدرة أية دولة، متقدمة أو نامية، أن تضطلع بكل المهام التنموية فى المجتمع، وأصبح من المستقر عليه أن الحد من الفقر مرتبط ارتباطا وثيقا ببناء شراكة مؤسسية وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وعلى هذا، فإن إحداث نقلة كيفية فى التنمية مرهون ببناء الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى ، ولا يكون رهنا باقتناع صانع القرار من عدمه.

وتهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على المحاور التالية:

أولاً: المنظمات غير الحكومية:

- دواعي الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية
- نبذة تاريخية عن المنظمات غير الحكومية
- خصائص المنظمات غير الحكومية
- مجالات وأنشطة المنظمات غير الحكومية

ثانياً: رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة:

- خصائص وأهداف تأهيل المعاقين
- مراحل عملية التأهيل

ثالثاً: دور المنظمات غير الحكومية فى رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة فى ضوء تجارب بعض الدول:

- بلغاريا
- الولايات المتحدة الأمريكية
- أوغندا

رابعاً: خاتمـــــــــــــة

أولاً: المنظمات غير الحكومية:

يرجع مفهوم المنظمات غير الحكومية المعروفة بـ (NGOs) إلى جملة المبادرات الاجتماعية الطوعية التي تنشط في مجالات مختلفة مثل الخدمات الاجتماعية والمساعدات الخيرية وخدمات التعليم والصحة والثقافة. إضافة للاهتمام بشئون البيئة والتنمية والتدريب المهني وتأهيل النساء وتنمية المجتمعات المحلية والدفاع عن حقوق الإنسان والطفل وغيرها. ويتناول هذا المحور الجمعيات الأهلية من حيث والأهداف، والخصائص، والمجالات والأنشطة، وذلك على النحو التالى:

١- دواعي الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية :

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس المنظمات غير الحكومية. وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية. ويمكن تحديد ثلاث مجموعات من العوامل أسهمت في هذه الصحوة: **أولها** السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينيات والتي تمثلت في التحرير الاقتصادي وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري التي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً. وقد كان وراء ذلك تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية، حيث وصلت سياسة التصنيع بإحلال الواردات إلى سقفها، وازداد استيراد الطعام، ناهيك عن ارتفاع الديون الخارجية، لقد أدت سياسات التحرير الاقتصادي التي اتبعتها معظم الدول العربية غير النفطية إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهة الاجتماعية.

أما المجموعة **الثانية** من المتغيرات فمرتبطة بالتحولات الديموجرافية والاجتماعية التي شهدتها تلك البلدان مثل تزايد عدد السكان وما يفترضه ذلك من احتياجات جديدة فضلاً عن النمو الحضري الذي لم

يواكبه تنمية اقتصادية وغيرها من تحولات

وتدور المجموعة الثالثة من المتغيرات حول الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم. وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية بغية سد الفجوة التي تركتها الدولة وإنقاذ ضحايا التحرير الاقتصادي. ولا يفوت في هذه النقطة الإشارة إلى الدور الذي لعبته أيضاً منظمة الأمم المتحدة في مؤتمراتها المختلفة من خلال تأكيدها على ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وصياغة خطط التنمية.

وكل هذه المتغيرات مهدت الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف في أوضاع المنظمات غير الحكومية العربية. فقد تزايد عدد هذه المنظمات بنسب كبيرة في بعض الأقطار العربية مثل مصر واليمن وتونس والجزائر والمغرب. ولم تقتصر التحولات على النمو الكمي في أعداد المنظمات غير الحكومية، لكن تجاوز ذلك إلى تحول كيفي يتعلق بأنشطة وفعاليات هذه المنظمات. فقد برز جيل من المنظمات الدفاعية التي تقوم بدور تنويري ونشط في مجال حقوق الإنسان والمرأة والطفل والفئات المهمشة.

وهناك العديد من الأسباب التى دعت إلى زيادة الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية من أهمها :

- ❖ تعاظم دور المنظمات غير الحكومية في مختلف دول العالم مع مطلع القرن الحادي والعشرين لارتباطها الوثيق بالعمل التطوعي والخدمة العامة التى أصبحت تمثل احتياجاً ضرورياً فى ظل العولمة وما يصاحبها من تحرر قوى السوق، هذا فضلاً عن أن انسحاب الدولة من دعم بعض السلع والخدمات الأساسية مما يتطلب وجود أطرافا جديدة لا تتوجه نحو الربح تقوم بسد هذه الثغرات لإحداث التكافل والتنمية فى جميع قطاعات المجتمع لتحقيق حياة أفضل للمجتمع.
- ❖ إسهام المنظمات غير الحكومية فى العديد من القضايا القومية والعالمية حيث شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين ولأول مرة خطابا عالمياً يؤكد على أهمية دور المؤسسات الأهلية فى تحقيق التنمية وإشراك المرأة فى عملياتها والتعامل مع الفئات المهمشة والفقراء وذوى الاحتياجات الخاصة والمسنين والأطفال والشباب.
- ❖ مواجهة سياسات التكيف الهيكلي التى تطبقها العديد من الدول

النامية تحت ضغوط من المنظمات المالية الدولية لإصلاح اقتصادياتها مما أدى إلى دخول المنظمات التطوعية العربية إلى ميدان التنمية الاجتماعية الشاملة لتعويض عجز السياسات العامة عن إشباع الحاجات لقطاع عريض من المواطنين فى مجالات التعليم والصحة والتنمية والفئات الخاصة.

- مواجهة مخاطر العولمة الثقافية والسياسية والاقتصادية والحفاظ على الخصوصية الثقافية من خلال ربط المنظمات الأهلية بالاتجاهات والمستويات العالمية دون عزلها وربط ممارستها باحتياجات مجتمعاتها المحلية وفى ضوء الثقافة الخاصة بها .
- مواجهة التحولات القيمية السلبية ودعم القيم الايجابية التى تتطلبها طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها المجتمعات المعاصرة ،ودعم التنمية البشرية ، إذ يمكن من خلال مشاركة هذه الجمعيات فى مشروعات اقتصادية واجتماعية أن تتيح فرص العمالة أمام أفراد المجتمع المحلى.
- مواجهة التطور التكنولوجي حيث أصبحت مؤسسات المجتمع المدني تتواصل فيما بينها عبر الإنترنت والبريد الإلكتروني الأمر الذى أدى إلى تأسيس شبكات دولية وإقليمية معنية بالتنمية وحقوق الإنسان والبيئة والطفل، ومن ثم اتسع الجمهور المعنى القضايا الإنسانية العالمية وهذا التطور فى نظم الاتصال سهل نقل الأحداث والآراء فور حدوثها بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات العالمية.

وبناء علي تعدد هذه الجمعيات تعتبر مجالاً هاماً من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين فى الحياة المدنية والاجتماعية بل وفى بعض الأحيان فى الحياة الاقتصادية ومن ثم فهي تسهم فى تدعيم الديمقراطية ، كذلك تسهم الجمعيات الأهلية فى إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي فى المجتمع وهى أيضاً مراكز خدمية ورعائية تسد الثغرات فى أداء السياسات العامة (الحكومية) .

وفى سياق متصل أكدت توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية سنة ٢٠٠١ م تعزيز مساهمة العمل التطوعي الخيري في التنمية الاجتماعية وتحسين التكافل الاجتماعي وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية ، بما في ذلك تمكين الفئات المحرومة والمعرضة للأذى وزيادة الوعي بالتغيرات الرئيسية والسريعة في مجالات عديدة من الحياة ، بما في ذلك العولمة والتي صار لها تأثير عميق على المجتمعات في كل مكان.

واستنادًا إلى ذلك فقد اعتبر علماء الاجتماع والتنمية بأن تلك الجمعيات والهيئات محور الارتكاز لتنمية المجتمع والرافد الهام والأساسي لجهود الدولة في تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي الوسيلة الفعالة للاستفادة من الطاقات البشرية بشكل بناء وصحيح لما تقوم به من أعمال جليلة ذات نتائج وكفاءة عالية، كما أنها ذات أثر كبير في تقليل الاعتماد على موازنة الدولة وتحويل فئات من المجتمع إلى مؤسسين وقادرين على تحويل طموحاتهم البسيطة إلى واقع فعلي سواء كان ذلك على مستوى تنمية المجتمع المحلي أو الوطني أوالاقليمي أوالدولي.

نبذة تاريخية عن الجمعيات الأهلية:

يأتي إنشاء وتأسيس الجمعيات الأهلية في غالب الأمر استجابة لمبادرة مجموعة من الأفراد أو المؤسسات لتقديم خدمات لا تهدف إلى الربح فى مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمات والتنمية المحلية أوالإغاثة ، وتنظم هذه المبادرة التطوعية تشريعات خاصة بها، بدونها لا تكتسب أية شرعية، ويتحدد موقع القطاع الأهلى ما بين الدولة ومؤسساتها من جانب والقطاع الخاص الهادف للربح من جانب آخر.

وقد شهدت منظمات القطاع الأهلى فى العقود الأخيرة نموًا نوعيًا وكميًا - سواء على المستوى العالمى أو المحلى -وقد أسهم فى ذلك النمو العديد من المتغيرات العالمية بعضها سياسى والبعض الآخر اقتصادى واجتماعى، حيث أدت مبادرات الإصلاح الديمقراطى إلى المطالبة بضرورة مشاركة المواطن في الحياة السياسية من خلال الأحزاب وأيضا عن طريق تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى على اعتبار أنها تمثل حلقة الوصل بين الفرد والدولة وأنها المعنية فى المقام الأول بتحقيق التوازن المفقود بينهما.

ويعود تاريخ الهيئات غير الحكومية إلى القرن التاسع عشر، حين تأسست في العام 1832 الجمعية البريطانية لمحاربة العبودية، وجاءت هذه المبادرة كنتيجة لانتشار الليبرالية المتحررة وأفكارها، ولقد ترافق إنشاء هذه الجمعيات مع عمل الإرساليات الكاثوليكية البروتستانتية خاصة في أفريقيا وآسيا في المجالين الصحي والتربوي، ولا تزال حتى يومنا هذا المؤسسات ذات الطابع الديني، تحتل مركزا "مهما "ضمن عمل الجمعيات.

وخلال الحرب العالمية الأولى، تطور عمل هذه الجمعيات، مثل

كاريتاس عبر مجموعة فروع في عدة في الولايات المتحدة الأمريكية . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عرفت الجمعيات غير الحكومية نشاطا "أكبر، مركزة جهودها على عمليات الإنقاذ والإغاثة، وإعادة الإعمار في البلدان الأوروبية المتضررة من الحرب.

وفي سنة 1943 أنشأت الهيئات غير الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية اتحادا "لهذه الهيئات

يدعى : المجلس الأمريكي للمؤسسات الأهلية للإغاثة ولقد أقامت هذه الجمعيات في الأعوام الأولى بعد الحرب العالمية الثانية بنشاط كبير من أجل تأمين المساعدات للشعوب الأوروبية) توزيع أدوية، مواد غذائية،....الخ (خاصة للاجئين والمهاجرين).

وتأسست في نفس الفترة في المملكة المتحدة لجنة (أوكسفورد لمكافحة الجماعة) سنة 1942 من أجل مساعدة الشعب اليوناني الذي عانى من المجاعة خلل الاحتلال النازي، ولقد تحولت هذه اللجنة فيما بعد إلى إحدى أهم الجمعيات البريطانية وهي (اوكسفام). و في ظل سياسة تقاسم النفوذ وتوزيع الحصص بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، توالت حالات الطوارئ التي تستدعي مساعدات فورية على سبيل المثال:

- تهجير 17 مليون شخص بعد تقسيم الهند سنة1947
- تهجير 800 ألف عربي من فلسطين عام1947
- هجرة 4 مليين صيني عام1949
- حرب كوريا سنة1950
- المجاعة في بيهاد سنة1951 الخ.

فقامت العديد من الهيئات غير الحكومية الطوعية التي أنشئت في أوروبا وأمريكا، خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، بتوجيه نشاطها نحو دول العالم الثالث) إما بإيعاز من دولها أو بشكل مستقل عنها (إذ أن الدول الصناعية كا نت تستعمر معظم هذه البلدان قبل أن تنال استقلالها، إلا أنها لم تتوقف عن استغلال ثرواتها عبر الاستعمار الاقتصادي بحيث كان الازدهار في هذه الدول على حساب العالم الثالث، ولقد اعترف بذلك المفكرون والعمال الاجتماعيون في الغرب، إذ يقول الديب والمفكر الألماني هاينز مولر " :إن فردوس الغرب مبني على جحيم

العالم الثالث ...وإن وحدة أوروبا هي تضامن الرأسمال ضد الفقر ...وإن حرب الخليج قد أوقفت تطور العالم الثالث ." و في هذا السياق أقرت الدول الصناعية برامج " تقديم المساعدات " إلى ما يسمى بالدول النامية لمواجهة التخلف والحرمان أو حالات الطوارئ.

ثم كان التحول من الإغاثة إلى النماء وإدخال مفاهيم جديدة في العمل الاجتماعي لدى الهيئات غير الأهلية ولدى الحكومات، حيث تبين للعديد من الجمعيات غير الحكومية أن معظم المشاكل والأزمات في العالم ناتجة عن البؤس والتخلف والحرمان المستمر، فحولت نشاطها من الإغاثة والطوارئ إلى النماء.

ومن أسباب هذا التحول:

- لقد شهدت بداية الستينات إنشاء فروع لعدة جمعيات غير حكومية غربية في البلدان النامية، ساهمت بالتعاون مع الهيئات المحلية فى إنشاء مشاريع في عدة مناطق " مشاريع صغيرة"Micro – Projets . فلعبت هذه الهيئات دورا "أساسيا"، في التأكيد على ضرورة الاهتمام بالاخرين وخاصة الفئات الاكثر حاجة، ومن خلال عمل تطوعي عبر مجموعات أهلية لها إرادة العطاء والتضحية والمساهمة النوعية في تحديد توجهات جديدة تتعلق بتطور المجتمعات في العالم والتضامن بين الشعوب والمشاركة في النماء.
- لقد دفعت الهيئات الأهلية العديد من الحكومات بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالاخرين خاصة الفئات الاكثر حاجة، إلى التمييز في طريقة التعاطي أكثر من الماضي على القضايا التالية:
  - حماية البيئة.
  - مشاركة المرأة في التنمية.
  - الاهتمام بالنمو الديموجرافي والمشاكل السكانية في العالم.
  - الاهتمام أكثر فأكثر بالفئات الاكثر حاجة.
  - الاهتمام بالصحة والتربية والسكن...الخ.
- تغير العلاقة ين الكنيسة والبلدان النامية والتركيز على أن الانسان هو المحرك والهدف في النماء،

وإقرار مبادئ الاكتفاء الذاتي والتضامن العالمي، وتوفير الحقوق الأساسية للمواطنين والحرية في التعليم

والصحة والسكن والعمل والأمن والعدالة الاجتماعية.

▪ **الاعتراف الدولي بدور الهيئات غير الحكومية: نظرا "لازدياد دور الهيئات غير الحكومية في العالم، في برامج الطوارئ والإغاثة والنماء، أقرت معظم الدول الصناعية تشجيع وتطوير الهيئات غير الحكومية، وسنت قوانين، تعتبر دفع التبرعات والمساعدات للهيئات غير الحكومية، هي بمثابة تسديد الضرائب للدولة.**

ولقد نما هذا الدور بشكل كبير في السنوات الأخيرة، إذ يوجد في الدول الصناعية 4000 **جمعية قدمت**

في العام 1986 **إلى بلدان العالم النام ية** % 15 **من مجموع المساعدة التي تقدمها الدول الصناعية للنماء،**

و في العام 1990 **بل غطت المساعدات التي تقدمها الهيئات الطوعية** 30 **ر** 6**مليار دولار وأن الثلثين من هذا المبلغ قد جمعتها الهيئات الهلية بنفسها والثالث الباقي قدمته حكومات الدول الصناعية.**

وفي ضوء هذا الدور، أقرت الأمم المتحدة تشريع دور الهيئات غير الحكومية، واعتبرتها النسق الثالث في العالم (Troisieme Systeme) **واعترفت بها كشريك أساسي وفعال إلى جانب الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة . كما أن السوق الأوروبية المشتر كة أنشأت إطارا "تنسيقيا لحوالي** 600**جمعية أوروبية بالتعاون فيما بينها ومع البرلمان الأوروبي.**

هذا بالإضافة إلى البلاد الاسكندنافية التي تعتبر الهيئات غير الحكومية، منذ سنوات طويلة جزءا "أساسيا "من النظام السياسي والإداري في الدولة، ويتم التشاور معها في كل السياسات الاجتماعية.

كما أن الحكومة الفرنسية أنشأت منذ عدة سنوات تنظيما "إداريا "يضم الهيئات الأهلية الأساسية.

وفي جميع الحالات باتت الهيئات غير الحكومية في العديد من دول العالم، وخاصة الدول الصناعية شريكا" فعال في المهمات الإنسانية، وإننا نشهد حاليا "عصرا "جديدا "من العمل الاجتماعي النمائي، وليس الإحساني والإغاثي فقط.

كما تنامت أدوار القطاع الأهلى فى مناطق كثيرة من العالم نتيجة التحول الاقتصادى نحو نظام السوق والأخذ بسياسة إعادة الهيكلة وما استتبع ذلك من تغير في دور الدولة من كونها المتحكم الرئيسي في الأسواق والمسئول الأول عن تقديم الخدمات للمواطنين إلي منظم لهذه

الأسواق ومراقب لها، وتبني الحكومات لسياسات مالية ونقدية تتوجه نحو تقليص الإنفاق على الخدمات العامة - الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية - والتى ازداد معها الاهتمام بإدراك قيمة الدور الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية كآلية لمواجهة الآثار السلبية لهذه السياسات خاصة بالنسبة للفقراء والنساء والأطفال. وبالتالي تبلورت رؤية جديدة للقطاع الأهلى باعتباره آلية قادرة على الإسهام فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتم طرح مفهوم" الشراكة "بين هذا القطاع الهام مع كل من القطاع الخاص والدولة لتفعيل العملية التنموية.

ولعل ما يؤكد على أهمية دور الجمعيات الأهلية فى مجالات التنمية المختلفة هو ما يفترض أن تتميز به طبيعة هياكل وعمل تلك الجمعيات الأهلية والتى تجعلها أكثر قربًا للقاعدة العريضة من السكان، قادرة علي التعرف على أمالها وطموحاتها وتوصيلها إلى صناع القرار وواضعى السياسات، وكذلك ما تتميز به نظم العمل فى هذه الجمعيات من مرونة تجعلها أكثر قدرة على التفاعل السريع مع المتغيرات والتطورات المجتمعية المحلية والإقليمية والدولية.

وقد شهدت الجمعيات الأهلية المصرية فى العقد الأخير ازدهارًا واسعًا، ونشأت مؤسسات وجمعيات جديدة فى ميادين غيرة مسبوقة، أهمها مجالات التنمية الريفية والحضرية ومجالات حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة والأطفال وذوى الاحتياجات الخاصة والمسنين.

وعلى المستوى الرسمى في مصر، عكس الخطاب السياسى للدولة توجها جديدا نحو تقوية دور القطاعات غير الحكومية وإدراك أن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لم تعد مسئولية الدولة وحدها، بل أضحت مسئولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى الذى تشكل الجمعيات الأهلية عموده الفقرى. وجاءت رؤية" العقد الاجتماعي "في تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٥ لتؤكد علي أهمية" الشراكة "بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين، كشرط لازم لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية معا وصولا إلي توفير حياة كريمة لكل مواطن، وأيضا لتفعيل مبادئ المساواة في الحقوق والفرص والمشاركة في صنع السياسات ومساءلة الشركاء في تنفيذ" العقد الاجتماعي"، كل عن واجباته والتزاماته تجاه باقي الأطراف. واعتبر التقرير أن" العقد الاجتماعي "يجب أن يرتكز

علي دعامتين أساسيتين هما ضمان معدل مرتفع ومستدام للنمو الاقتصادي وللناتج المحلي الإجمالي، مصحوبا بتنفيذ حزمة متكاملة من البرامج تعبر عن أجندة اجتماعية جريئة، يصعب تنفيذها وتحمل تكلفتها في واقع الأمر في ظل غياب شراكة قوية وفعالة أحد أطرافها هو قطاع الجمعيات الأهلية. ولذلك لم يكن مستغربا أن يخصص تقرير التنمية البشرية الجديد لعام ٢٠٠٧ بالكامل لدراسة دور منظمات المجتمع المدني بصفة عامة، والجمعيات الأهلية بصفة خاصة في تنفيذ "العقد الاجتماعي "في مصر.

٢- خصائص المنظمات غير الحكومية:

تمتاز الجمعيات الأهلية بأنها وسيلة فعالة لإشباع احتياجات المجتمع بواسطة الناس أنفسهم وفى أنها تتميز بقدر كبير من المرونة والمشاركة وحرية العمل، كما أنها الأقرب إلى الناس بالمقارنة بالمؤسسات الحكومية والأكثر إحساساً بمشكلاتهم ولذلك كان نشاط هذه الجمعيات متنوعاً ومتغيراً لمواجهة هذه المشكلات المختلفة، ويمكن أن نضيف إلى هذه الخصائص :

- إن لها هيكلا رسميا وأن أنشطتها تتسم بالاستمرارية الى حد كبير.
- ذاتية الحكم ، أى أن تحكم الجمعية نفسها بنفسها عن طريق وجود إجراءات داخلية وليس عن طريق كيانات خارجية .
- غير سياسية بمعنى إنها لا تكون لها تحالفات مع الأحزاب السياسية رغم ما قد يكون لها من مواقف بشأن القضايا السياسية، وهذا المبدأ لا يعنى ألا يكون من بين أنشطتها التعليم و التوعية السياسية.
- غير حكومية بمعنى أنه لايجب أن تكون لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة حتى وأن كان بإمكانها الحصول على مساعدات مالية أو فنية .
- تقوم على أساس المشاركة التطوعية سواء من حيث النشأة أو الأنشطة.
- لا تهدف للربح بالمعنى العام وفى حال حققت ربحا خلال العام فيجب ألا يوزع على الإداريين والأعضاء ، بل أن يستخدم فى دعم نشاط المنظمة.
- تتميز الأساليب الإدارية فى هذه الجمعيات بقدر واضح من المرونة الذى يتيح لها حرية التصرف بصوره أكثر كفاءة فى تحقيق أهدافها وبالتالي تتميز الأهداف والبرامج بالمرونة لتناسب أي تغيير يحدث فى المجتمع.

- تمول هذه الجمعيات من الدولة أو من الأهالي أو من المنظمات الدولية أو منهم جميعا

تمتاز الجمعيات الأهلية بأتساع مجالات عملها وتأخذنا هذه الخاصية الى التطرق الى المجالات والأنشطة التى تمارسها الجمعيات الأهلية .

وتبين المقارنة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية كفاءة الأولى ونجاحها لأسباب عديدة منها:

- ❖ قدرتها على اجتذاب المتطوعين والمنح والهبات المالية، مما يساهم في خفض التكاليف، وذلك بعكس المؤسسات الحكومية.
- ❖ تستطيع مؤسسات المجتمع المدني امتلاك معلومات أفضل بشأن احتياجات المجتمعات المحلية ومعرفة أفضل السبل لتلبيتها، إضافة إلى تحديد الفئات الاجتماعية التي تستحقها. ذلك على خلاف الأجهزة البيروقراطية الضخمة والبعيدة عن معايشة الوقائع وتلمس المستجدات.

٣- مجالات وأنشطة المنظمات غير الحكومية:

يعد العمل الاجتماعي والتنموي التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يومًا بعد يوم، ولاسيما مع اتساع الهوة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات الشعوب، حيث برز دور العمل التطوعي لسد تلك الفجوة ولم تعد الحكومات قادرة على توفير احتياجات أفرادها ومجتمعاتها سواء في البلدان المتقدمة أو النامية .فمع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية ازدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغير مستمر، ولذلك كان لا بد من وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، ويطلق على هذه الجهة "منظمات المجتمع المدني "أو" المنظمات الأهلية." حيث يتفق المهتمون بأمور التنمية على أن التعاون ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية غير الربحية مع بعضها بعضًا هو شرط ضروري لإحداث التنمية الحقيقية. وفي أحيان كثيرة يعد دور هذه المؤسسات أو المنظمات الأهلية دورًا سباقًا وليس تكميليًا في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وأصبح يضع خططًا وبرامج تنموية تحتذي بها الحكومات.

وقد سلط الضوء كلارك (١٩٩١) على الدور الذي يلعبه القطاع التطوعي في التنمية الرئيسية ، على النحو التالي :

- تشجيع المساعدات والوزارات الحكومية الرسمية لتبني النهج الناجحة

في التنمية.

- تثقيف وتوعية الجمهور بحقوقهم وواجباتهم.
- تقديم برامج رسمية تتفق واحتياجات الجمهور، من خلال القيام بدور الوسيط لآراء الجمهور.
- التأثير على سياسات التنمية للمؤسسات المحلية الوطنية والدولية.
- مقدم للخدمات البديلة ومشاريع التنمية.

وقد سعت المنظمات غير الحكومية المحلية ملء الفجوات التي تركتها الحكومات في تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المحددة؛ ولمعالجة قضايا إتاحة خدمات إعادة التأهيل المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال استراتيجيات مختلفة يمكن أن تشتمل على:

- تعبئة الموارد .
- تعبئة المجتمع المحلي والتوعية .
- تثقيف المجتمع والتدريب.
- تغيير الاتجاهات والسلوك .
- بناء القدرات.
- آليات التمكين الاقتصادي الاجتماعي.
- البحوث ونشر المعلومات .
- الشبكات وكسب التأييد والمناصرة.

ومن خلال المشاركة في هذه الآليات المختلفة، لعبت المنظمات غير الحكومية المحلية دور الوسيط الذى يربط بين القاعدة الشعبية والمنظمات الدولية ، وهو ما ساهم فى تعزيز تطوير CBR في أفريقيا.

وترتكز جهود المنظمات غير الحكومية على محور رئيسي هو تعبئة جهود الأفراد والجماعات لأحداث التنمية فى المجتمع والعمل على حل مشكلاته والإسهام فى مؤازرة جهود الدولة فى تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وذلك من خلال ما تقوم به من أنشطة وخدمات متنوعة، وتنقسم أنشطة المنظمات غير الحكومية إلى ثلاث مجموعات تبعاً لمجال عملها :

الأولى: هي الأنشطة الخيرية والرعاية الاجتماعية بهدف مساعدة الفئات المحتاجة وهذه النوعية هى الغالبة فى مختلف دول العالم.

الثانية: هي الأنشطة الأهلية التى تهدف إلى المشاركة فى تحقيق التنمية ومحورها هو إكساب الفرد والجماعة قدرة أكبر على الانتاج بالتعليم والتدريب والتنظيم ويمتد أحياناً إلى الإنتاج والتسويق.

الثالثة: فهي الأنشطة التى تهدف إلى إعداد الشعب للقيام بدور إيجابي فى اتخاذ القرارات فى المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

ويشير تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٧ إلى أن هناك العديد من المنظمات غير الحكومية التى تقدم أنماطاً جديدة من التعليم من خلال التدريب وبناء القدرات لتوسيع فرص الاختيار أمام الناس وإضافة قوى جديدة كانت معطلة إلى قطاع العمل والإنتاج ثم مساعدة الناس على تعلم كيفية الاعتماد على أنفسهم بصورة أفضل وهو اتجاه له أثره الاقتصادى بجانب أثره الاجتماعي المباشر وتحقيقه الفعلى للتنمية .

وفيما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة تقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذ مداخل متعددة في الرعاية الاجتماعية ممثلة في المنظور الطبي لذوي الاحتياجات الخاصة، وينقسم إلى بعد وقائي وبعد علاجي ، والمنظور النفسي الذي يتم فيه التركيز على التداعيات النفسية وشبه العصبية التي يعاني منها المعاق، ثم المنظور التربوي والتعليمي حيث يركز التأهيل على التربية النوعية للمعاقين، باستخدام أدوات وأساليب تعليمية خاصة وملائمة لأصناف الإعاقات، وأخيرا منظور الخدمة الاجتماعية الذي يشمل العديد من الجوانب تمثل حق المعاق في حياة متكاملة من النواحي النفسية والجسدية والاجتماعية والاقتصادية، أي الحق في التقدير والاحترام وفي الرعاية الصحية والتعليم والتأهيل والتوظيف حسب قدراه ومؤهلاته، لكي يحقق اكتفاءه الذاتي واستقلاليته عن الآخرين قدر الإمكان، وكذلك الحق في تكوين أسرة والتمتع بالحياة العائلية، إضافة إلى كامل حقوقه المدنية والسياسية، عن طريق مشاركته في القرارات وتحمل المسؤولية التي تعبر عن المواطنة.

ثانياً: رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة:

يتناول هذا الجزء تأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة من حيث: خصائص وأهداف تأهيل المعاقين، ومراحل عملية التأهيل وذلك على النحو التالى:

خصائص وأهداف تأهيل المعاقين:

لقد نشأت مؤسسات ومدارس خاصة بغرض التأهيل المناسب لوضع المعاقين؛ حيث كانت أول مؤسسة خاصة بالصم في باريس على يد **دي ليبيه، وصامويل هانيك** سنة 1778 بألمانيا، ثم انشأ **ريد** في انجلترا سنة 1840أول مؤسسة لرعاية وتأهيل المتخلفين ذهنيا؛ حيث كانت تقدم خدمات الرعاية في الجوانب النفسية والاجتماعية والتربوية والمهنية ...

من طرف فريق متخصص ومؤهل، لتحويل قدرات المعاقين الكامنة إلى طاقة منتجة و أداء فعال ، كما ظهرت أولى معاهد التأهيل المهني في الولايات المتحدة الأمريكية سنة1920 ثم تزايدت الأبحاث حول توفير برامج التأهيل التي تساعد الفرد المعاق على استرداد أقصى ما يمكن من قدراته لممارسة حياة سوية وطبيعية، وذلك بتنمية ما تبقى لديه من مؤهلات جسيمة أو عقلية .

إن تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة هو التجسيد العملي للرعاية الاجتماعية التي أكدت عليها جميع المواثيق والقرارات الدولية، التي أقرت بأن عملية التأهيل حق لكل معاق تؤديه الدولة أو الجمعيات، تحقيقا للأهداف النبيلة التي سبق ذكرها، وأهمية الإدماج الاجتماعي والمهني للمعاق، والوصول إلى أقصى قدر من التكيف النفسي والرضا والاستقلالية.

إن فلسفة التأهيل تؤكد على ضرورة الانتقال بالمعوق من قبول فكرة الاعتماد على الآخرين إلى ضرورة الاعتماد على الذات وذلك عن طريق الاستقلال الذاتى والكفاية الشخصية والاجتماعية والمهنية هذا بالإضافة إلى تقبل المعوق اجتماعياً والعمل على توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل له فى البيئة الاجتماعية كحق من حقوق الإنسانية. كما أن فلسفة التأهيل تقوم أيضاً على أساس تقبل المعوق واحترام حقوقه المشروعة في النواحي السياسية والاجتماعية والإنسانية والمدنية وذلك بغض النظر عن طبيعة إعاقته أو جنسه أو لونه أو دينه، فليس هدف التأهيل مهنيا فقط، ولكنه تربويا واجتماعيا ، طالما أنه يهدف إلى إعادة تكيف الفرد مع ظروف المجتمع الذي يعيش فيه.

وتركز **منظمة الصحة العالمية** على الشمولية في التأهيل؛ حيث أعطت تعريفا له بالقول" :التأهيل هو الإفادة من الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والتربوية والمهنية من اجل تدريب وإعادة ترتيب الأفراد لتحسين مستوياتهم الوظيفية. وأضاف **مدحت أبو النصر** عنصر المهنية بقوله" :التأهيل عملية مهنية منظمة لتوظيف الخدمات المهنية والتعليمية والاجتماعية والنفسية والطبية، لمساعدة المعاق على ممارسة أدواره المتنوعة بشكل أفضل، بما يساهم في تحقيق توافق المعاق مع متطلبات البيئة التي يعيش ويتعلم ويعمل بها، وكذلك تنمية قدراته للاعتماد على نفسه بشكل اكبر وتحسين مستواه المعيشي.

كما وضعت **منظمة العمل الدولية** تعريفا لتأهيل المعاقين ركزت فيه

على الجانب المهني كما يلي" :هو ذلك الجانب من عملية التأهيل المستمرة المترابطة الذي ينطوي على تقديم الخدمات المهنية كالتوجيه المهني والتدريب المهني والتشغيل، مما يجعل المعوق قادرا على الحصول على عمل مناسب والاستقرار فيه

وعليه فقد تطور مفهوم التأهيل من الطابع الطبي إلى المهني، أو السوسيو- اقتصادي الذي يستهدف تنمية القدرات الإنتاجية للمعاق حتى يتمكن من أداء أدواره المختلفة، وقد أكدت اللوائح الدولية وخاصة منظمة العمل الدولية أن هدف التأهيل المهني هو السماح للأشخاص المعاقين بالحصول أو الحفاظ على مناصب عمل ملائمة لظروفهم الجسمية أو العقلية أو النفسية، والعمل على تطوير فعالية أدائهم الوظيفي من أجل إدماجهم أكثر في النظام السو سيو- اقتصادي

فالتأهيل هو خدمات متنوعة توضع بطريقة مدروسة بناء على خصوصيات الشخص المعاق وظروفه واحتياجاته، سواء كانت في الجانب الطبي أو النفسي أو الاجتماعي أو غيره، وقد يحتاج المعاق إلى أكثر من نوع من الخدمات، أي تأهيل شاملا، وهذا المدخل المتعدد هو الأكثر فائدة وفعالية لتحقيق أهداف التأهيل.

مراحل عملية التأهيل:

تتم عملية التأهيل للمعاقين عن طريق عدة إجراءات عملية محددة ومتتالية، حتى تتسم بالكمال والنجاح، وهي كما يلي:

- **اكتشاف الحالات وحصرها** : وتعني التقصي عن وجود حالات إعاقة في المجتمع، لتحديد عدد المعاقين ونوع إعاقتهم، ومدى استعدادهم لتحدي ومقاومة هذه الإعاقات، حتى يستعيدوا حياتهم بشكل طبيعي وتقرير صنف الإعاقة وتأثيرها على نفسيته وعلاقاته الاجتماعية، كما يمكن التعرف على حاجاته المباشرة له ولأسرته، ومدى تقبل المحيط الأسري والاجتماعية، وقدرته على تلبية حاجياته المختلفة، أي معرفة عامة بالمعاق. ويقصد في هذه المرحلة بالاكتشاف المبكر الأكتشاف السريع لأي انحراف ملحوظ أو غير ملحوظ بشكل مباشر أو غير مباشر في أية ناحية من نواحي النمو لدى الفرد سواء كان هذا النمو حسياً أو جسمياً أو عقلياً أو نفسياً أو اجتماعياً وذلك للحد من التأثيرات المحتملة للوضع النمائي لهذا الشخص.
- **مرحلة الفحص الطبي والإعداد الجسمي**: تبدأ عملية فحص الشخص

المعاق وتشخيص حالته الطبية، لإعداد تقرير عن نوع العجز الذي يعاني منه واحتياجاته للعلاج والتأهيل الطبي، سواء كان علاجا طبيعيا أو دوائيا أو جراحيا..الخ.

• **مرحلة البحث الاجتماعي**: وهي دراسة حالة المعاق الاجتماعية، لمعرفة بيئته الثقافية ونمط تفكيره، وأثار الإعاقة على محيطه الأسري، وكيف يتعامل ذلك المحيط معه، ومدى قدرته على مسايرة متطلبات علاج الإعاقة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية .

• **مرحلة التشخيص أو الاختبار النفسي**: يقوم الأخصائي النفسي بإجراء اختبارات نفسية لتشخيص الحالة المزاجية والانفعالية للمعاق، مما يساعد على نجاح عملية توجيه المعاق إلى ما يلاءم هذه الخصائص.

• **استعادة الطاقة** : وتشمل هذه المرحلة الخدمات الطبية وما يلحق بها من خدمات العلاج الطبيعي الذى يقلل من العجز ويحد من أثره حتى لا يتعطل الفرد عن أداء العمل

• **مرحلة التوجيه والتدريب المهني**: يتم في هذه المرحلة العمل على توجيه الفرد المعاق نحو تعلم مبادئ مهنة معينة تتلاءم وقدراته الجسدية والعقلية وميولا ته وشخصيته، وإذا كان العميل في سن التعليم فهو في حاجة إلى برنامج تعليمي، خاصة إذا كانت المهنة المقترحة تتطلب مستوى من التعليم ، ويكون التدريب المهني عادة في مراكز التدريب المهني بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة الأقل من 19 سنة، وأحيانا يكون في المنزل إذا توفرت الأدوات والمواد اللازمة للتدريب، ويكون ذلك لمن يجدون صعوبة في الانتقال إلى مراكز التأهيل المهني .

• **الخدمات المساعدة** : تحتاج عملية التأهيل سواء طال أمدها أم قصر إلى خدمات إضافية تقدم للفرد كخدمات الإقامة والانتقال وإعانة التدريب وثمن الكتب والأدوات والأجهزة المساعدة واستخراج الموافقات وغير ذلك من الخدمات.

مرحلة التشغيل: وهي توجيه الشخص المعاق نحو العمل الذي يتلاءم مع ما حصل عليه من تدريب، ونجاح التشغيل يتوقف على مدى وعي أفراد المجتمع وخاصة أرباب العمل والمسئولين بأحقية أن يستفيد ذوي الاحتياجات الخاصة من الوظائف التي تناسب إعاقتهم، وأنهم ليسوا اقل كفاءة من الأسوياء. إن عملية تشغيل المعوق وإلحاقهم بالأعمال التى تناسبهم تعتبر أهم جوانب التأهيل وتستند إلى أخصائيين التشغيل

الذين يعملون فى المؤسسات الاجتماعية الطبية أو فى مراكز التأهيل وقد تكون من التزامات أخصائي التشغيل المهني.

• **المتابعة**: أي تتبع مدى تكيف ونجاح المعاق في عمله الجديد، بعد فترة زمنية معينة، للاطمئنان عليه، في المهنة، وعلى مدى قدرته على الاستمرار فيها والالتزام بمتطلباتها. ووجود الأخصائي الاجتماعي إلى جانب المعوق في هذه المرحلة يساعده على التغلب على مشكلاته.

إن عملية تأهيل وتشغيل المعوقين مهمة كأهمية الحد من الإعاقة أو منع حدوثها، لما لهذه العملية من آثار إيجابية على المعوق من جهة وعلى أسرته والمجتمع بشكل عام من جهة أخرى، بحيث تساعد برامج التأهيل على تكيف المعوق واستقراره النفسى والاجتماعى والاكتفاء اقتصاديا، فبدلاً من أن يكون المعوق أنسانا مستهلكاً وعالة على غيره ومصدراً للعطف والشفقة، يصبح أنساناً منتجا يساعد فى نفع عجلة التقدم بالمجتمع، بخاصة إذا عرفنا أن ٨٠٪ من أعداد المعوقين يعيشون فى الدول النامية، كذلك فإن تشغيل المعوقين شكلاً من أشكال الدمج والمساواة الذى تسعى إليه غالبية الدول المهتمة برعاية المعوقين.

ثالثاً: دور الجمعيات الأهلية فى رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة فى ضوء خبرات وتجارب بعض الدول.

١- بلغاريـــــا:

خلال السنوات الأخيرة، اتخذت الحكومة عددا من الخطوات نحو معالجة العديد من الحواجز التي تحول دون الاندماج التي للمعوقين بالمجتمع في بلغاريا. وعلى سبيل المثال، تم اعتماد استراتيجية وطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الآونة الأخيرة عام ٢٠٠٢ ، وقد أعلنت الاستراتيجية عن مبادرات قانونية جديدة تهدف إلى ضمان بيئة حضرية في متناول ذوي الإعاقة. وعلى مستوى البلديات، يوجد الآن لدى كل بلدية أو مدينة كبيرة "منسق للإعاقة "، والذي تتمثل مهمته في التطوير والمساعدة علي تنفيذ خطة شاملة لتحسين أوضاع الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة.

ومع ذلك، يلعب قطاع المنظمات غير الحكومية في بلغاريا دور حيوي في هذا الصدد، حيث نشطت المنظمات غير الحكومية في عملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية. وهناك عدد من الأهداف العامة الداعية لتطوير

المشاريع التى تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة على النحو التالى:

- تعزيز النموذج الاجتماعي للإعاقة : التغلب على الحواجز الإقصاء
- معالجة الحواجز البيئية والنفسية التي تواجه المعوقين
- تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومة المحلية

وفي السنوات الأخيرة، كان هناك اتجاها إيجابيا في تحسين التعاون بين المجتمع المدني والمنظمات والحكومات المحلية، وفيما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، معظم مبادرات المنظمات غير الحكومية تشمل لقاءات بين أشخاص ذوي الإعاقة وصناع القرار. وقد كان واحدا من أقرب مساهمات المنظمات غير الحكومية في بلغاريا على مساحات من التواصل بين الشعب والحكومة حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بدور الوسيط بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في العديد من النزاعات .

وفى منتصف التسعينيات أدركت السلطات الحكومية ضرورة الحوار المنظم مع منظمات المجتمع المدني من أجل تحسين أداء الهياكل الحكومية. وجنبا إلى جنب مع البلديات أصبحتا المنظمات غير الحكومية مع البلديات أصحاب مبادرات مركزية لمختلف أشكال صنع السياسات ووضع الاستراتيجيات بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، كما بدأت البلديات أيضا الشراكة مع المنظمات غير الحكومية على شكل مشاريع .

أمثلة لمشروعات ناجحة:

وضعت هذه المشاريع الثلاثة التالية والتي تنفذها المنظمات غير الحكومية في بلغاريا، وتهدف إلى تحسين فرص التعليم والتدريب والتوظيف والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة. ويساهم المشروع الأول فى المستوى التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة، ويساعدهم فى العثور على وظائف وزيادة ثقتهم بأنفسهم. والمشروع الثاني يسهل التدريب المهني لمربي ذوي الاحتياجات الخاصة (معلمى المصادر)، ويخول المشروع الثالث للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال خلق منصة للتواصل وتوفير الإمكانيات لتكييفها للوصول إلى المعلومات.

المشروع الأول : إنشاء شبكة مستدامة من مراكز إعادة التأهيل / الاستشارات للأشخاص ذوي الإعاقة (RCCPDs) :

شراكة بين اثنين من المنظمات غير الحكومية البلغارية التي نفذت هذا

المشروع الممول من قبل PHARE : "اتحاد الأشخاص المعاقين في بلغاريا" و "نادي التنمية المستدامة للمجتمع المدني" بهدف خلق شبكة مستدامة من RCCPDs في جميع أنحاء البلاد ، لتوفير التدريب و المعلومات التجارية والاستشارات للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم. وقدأصبحت شبكة RCCDPs الآن شريكاً يمكن الاعتماد عليها في حل جميع أنواع المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالعزلة والبطالة وفرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى وجه التحديد ، لقد حقق المشروع الأهداف التالية :

- تشجيع المبادرات الخاصة وروح المبادرة بين ذوي الإعاقة وتحسين مؤهلاتهم العملية .
- تحسين خبرات المنظمات غير الحكومية المحلية التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة ، في مجالات تطوير وإدارة المشاريع ، وإقامة شراكات فعالة .
- خلق منصة لتدريب مستشاري الأعمال المحليين والممثلين الإقليميين لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة .
- التوسط بين أصحاب المشاريع من ذوي الاحتياجات الخاصة ومؤسسات الائتمان للشركات الصغيرة.
- إعلام الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن قرارات السلطات المحلية، وبالتالي توفير تحليل للمجالس البلدية المحلية حول العقبات الرئيسية التي تعترض توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

المشروع الثاني : حاضنة افتراضية لتأهيل معلمي المصادر للأشخاص ذوي الإعاقة:

مشروع في مجال التدريب المهني، الذي تموله الأوروبية اللجنة الأوروبية لبرنامج " ليوناردو دا فينشي" Leonard de Vinci والشركاء البلغاريون فى المشروع هم: قسم علم النفس وقسم أصول التربية من جامعة بلوفديف والوكالة الإقليمية للتنمية. ويهدف المشروع إلى تحسين فرص العمل والثقة بالنفس للعاطلين عن العمل أو معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة ، من خلال تزويدهم بفرص لمواصلة تدريبهم المهني . وقد صمم المشروع منهجا دراسيا جديدا لمعلمى المصادر للأشخاص ذوي الإعاقة (أكبر من ١٨ سنة) والذين لم تتح لهم فرصة للحصول على فرص الحصول على التعليم والتدريب. وبعد تدريبهم سيقوم بدوره معلمى المصادر بتقديم تدريب مهني للأشخاص الذين يعانون الإعاقة، أو مساعدتهم على مواصلة تعليمهم. وبالتالي فالمشروع يجيب عن الحاجات من خلال اتباع منهج مرن وأكثر فعالية مصمم خصيصا لتعليم

وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة.

المشروع الثالث : بوابة معلومات للأشخاص ذوي الإعاقة :

يعد مشروع بوابة المعلومات البلغارية للأشخاص ذوي الإعاقة هو الأول من نوعه ، أطلق في مارس ٢٠٠٤. وتم استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر الوحيد لإنشاء البوابة، والذي تم تصميمه للأشخاص المكفوفين باستخدام شاشة برايل أو الخطاب الصوتى. كما يوفر منتدى النقاش مكانا للقاء أشخاص آخرين في وضع مماثل، أو تقديم النصح والمشورة ، علاوة على أن للزوار الفرصة لنشر الأخبار والمقالات. وهناك دليل معلومات للاتصال بالمؤسسات الحكومية البلغارية والدولة ، ومعلومات حول المنظمات غير الحكومية والتشريعات الاجتماعية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة أو البنية التحتية المتاحة، ولمحة عامة عن الأحداث المقبلة وقسم " للترفيه".

تعد بوابة المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة مبادرة من "مركز الاستشارات العامة"، الذي كان مدعما ماليا من وكالة RSICT . وتم تطوير الموقع بمساعدة المؤسسة البلغارية لحقوق الإنترنت (IRBF) ، وانطلاقاً من كون بوابة المعلومات جزء من المنظمات غير الحكومية ببلغاريا المشروع، فهى تهدف تشجيع وإقامة مناقشات غير رسمية بشأن المجالات المتعلقة بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة في بلغاريا ، وإعداد لقاء افتراضى للتعاون والاتصالات .

٢- الولايات المتحدة الأمريكية:

تحظى المنظمات غير الهادفة للربح والتى تشمل منظمات رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة فى الولايات المتحدة بقدر كبير من الاستقلالية وذلك نظراً لسيادة النظام اللامركزى فى النظام الإداري الأمريكي حيث تقتصر علاقة الدولة بالمنظمات غير الهادفة للربح على قانون الدخل فقط(The international Revenue code Section) ، وتتمتع هذه المنظمات بدعم كبير من الدولة والمواطنين وتتلقى تبرعات وتسهيلات ضريبية وإعفاءات بملايين الدولارات سنوياً، ولذلك يعد الإعفاء الضريبي أهم أسباب نمو وأتساع القطاع غير الهادف للربح بالولايات المتحدة.

وقد انتقل قانون إعادة التأهيل ١٩٧٣ بعيداً عن نهج الطبية أوالمرضية فى التعامل مع الإعاقة إلى سياسات الإعاقة وسلك نهجاً وظيفياً فقد سعى هذا القانون إلى إدماج المعوقين فى حياة المجتمع الامريكى كما

أنه سعى لتجسيد فكرة أن التكامل هو أحد الحقوق المدنية للمعوقين، وكان من أهم متطلبات هذا القانون أن يقدم المستفيدون من المنح الفيدرالية برامجهم للمعوقين وذلك بجعلها متاحة لهم عن طريق إزالة الحواجز المادية وتوفير الأدوات والمعدات المناسبة للمعوقين.

كما تطلبت المادة (٥٠١) من هذا القانون العمل الإيجابي وعدم التمييز فى التوظيف من قبل الوكالات الفيدرالية فى السلطة التنفيذية ، أما المادة (٥٠٣) قد ألزمت أصحاب العقود التى تتجاوز ١٠,٠٠٠ دولار باتخاذ إجراءات ايجابية لتوظيف وتطوير العمالة من الأفراد المؤهلين ذوى الإعاقة، كما نصت المادة (٥٠٤) من قانون إعادة التأهيل على عدم التمييز تحت أي مسمى لأي شخص مؤهل من المعوقين فى الولايات المتحدة سواء بالنسبة للبرامج أو الأنشطة الفيدرالية أو تلك التى تتلقى مساعدات مالية ، وقد مثل ذلك انتصاراً كبيراً للأمريكيين المعوقين.

وتتعدد أشكال الخدمات التى يتم تقديمها من خلال القطاع غير الهادف للربح بالولايات المتحدة الامريكية لتشمل كافة انواع الخدمات من خدمات طبية ونفسية واجتماعية وتربوية ومهنية كما يلى:

تتمثل **خدمات التأهيل الطبى** التى تقدم داخل مؤسسات القطاع غير الهاف للربح للمعوقين فى عدد من الخدمات والتى تبدأ من مرحلة ما قبل الميلاد حيث الكشف المبكر وبخاصة فى حالات الامراض الوراثية والتى تؤدى الى حدوث إعاقة يضاف الى ذلك خدمات التشخيص الطبى والتى تقدم للمعوقين على أختلاف نوع ودرجة الإعاقة لديهم ، إلى جانب توفير العلاج الطبى وكافة المستلزمات الطبية.

وترتكز **خدمات التأهيل النفسى والاجتماعى** المقدمة داخل مؤسسات التأهيل المختلفة بشكل أساسى على وضع المعوق فى صميم التفاعلات الاجتماعية كطريقة علاج لزيادة الاستقلال وتقديم الدعم الاجتماعى من أجل مساعدتهم على تقبل ذواتهم وتعليمهم كيفية استعادة القدرة على العيش المستقل والإدارة الفعالة للحياة وزيادة وعى أفراد المجتمع بما يمكن أن يحققه تمكين المعوقين ومساعدتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتى وجعلهم أعضاء مساهمين فى المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وللمجتمع ككل.

ويتمثل دعم المنظمات غير الهادفة للربح أيضا فى حرص هذه المنظمات على تطبيق القوانين التى تمنع التمييز ضد الأفراد المعوقين ومعاملتهم على قدم المساواة فى مؤسسات الدولة المختلفة، بمعنى أن الجمعيات تعمل على تسهيل عملية القبول الأجتماعى وتعزيز الثقة

بالنفس وتقدير الذات ، ومن أهم الاجراءات التى تقوم بها مؤسسات التأهيل وضع خطة فردية بناء على نقاط القوة والضعف التى تم قياسها لدى الفرد المعوق وأسرته فى وقت مبكر من أكتشاف الإعاقة مع العمل على خفض تكاليف الرعاية الصحية للحالات الحادة

وقد اشتملت **خدمات التأهيل المهنى** على مجموعة من الخدمات كالتشخيص والعلاج وتقديم المشورة والتوجية، والتدريب المهنى، والتدريب الأكاديمى، والتدريب على استخدام المهارات المتنوعة والمساعدة فى البحث عن وظيفة والعمل على توفير خدمات النقل والصيانة والمساعدة فى البحث عن وظيفة والعمل على توفير خدمات النقل والصيانة للاجهزة التعويضية الى جانب توفير خدمات الترجمة والخدمات المرافقة التشخيصية وخدمات المساعدة التقنية والخدمات الطبية.

وفى خدمات التأهيل التربوي يتعاون الآباء في الولايات المتحدة الأمريكية مع المربين والأطباء والأجهزة المعنية بذوي الإحتياجات الخاصة في الاكتشاف المبكر للإعاقة ونوعها ومواجهتها ، حتي لا تحدث مضاعفات تجعل الإعاقة شبه مستحيلة في علاجها. وفى داخل المدارس يتم إنشاء فريق متخصص من كثيرمن المجالات والخصصات للمساعدة في تشخيص نوعية الاعاقة ، مما يساعد إدارة المدرسة علي وضع كل تلميذ في البرامج المدرسية التي تتلاءم مع احتياجاته ، ويتكون هذا الفريق من مدير المدرسة وطبيب المدرسة ، والاخصائي الاجتماعي ، ومدرس التلميذ بالفصل ، ومستشار أو مشرف التربية العملية ، وممثلي التأهيل المهني ، وتقوم مدارس التربية الخاصة بالولايات المتحدة بعمل برامج مناسبة تبعا لنتائج الفحوص والتقارير الطبيية الدقيقة الموضوعة في سجل دقيق لكل طفل علي حدة والتي تحدد بوضوح نوع وطبيعة الاعاقة ، وتقوم العيادة الطبية الشاملة بالمتابعة الصحية للتلاميذ المعوقين علي الوجه الأكمل ، بمشاركة أخصائي نفسي وأخصائي في مجال تربية الصم وآخر للمكفوفين وكل من طبيب الأطفال والأنف والأذن والحنجرة ، والعيون والأمراض العصبية ، وفي ضوء ما تتوصل إليه لجنة المتابعة من دراسة اكلينيكية تقوم بإقتراح توصيات تعرض علي اللجنة التربوية المحلية ، ثم توزع علي مدارس الولاية ليستفيد بها الأطفال المعوقين.

وبالنسبة للخدمات التعليمية المقدمة لذوى الاحتياجات الخاصة فتتم

من خلال فريق للعمل يتكون من مجموعة من المهنيين يشار إليهم بعدة مسميات مثل المعلمون الاستشاريون Consultants Teachersأو المعلمون المدعمون Support Teachers أو أختصاصي المناهج Curriculum Specialists أو المعلمون المتجولون Itinerant teacher أو معلم الماجستر Master teacher.

إلى جانب اهتمام الحكومة الفيدرالية بإصدار التشريعات التى تكفل الحقوق التعليمية المدنية للمعوقين ، ياتى تعاون الآباء في الولايات المتحدة الأمريكية مع المربين والأطباء والأجهزة المعنية بالتربية الخاصة في الاكتشاف المبكر للإعاقة ونوعها وتوجيهها وقد تقدمت الولايات المتحدة في إرشاد الآباء الذين يقومون بدورهم بإرشاد وتوجيه أولادهم مع تلقيهم النصح والتوجيه من مراكز الإرشاد في كل ما يقابلهم من مشاكل تعترض تربية أبنائهم

يتضح من خلال العرض السابق أن الولايات المتحدة تعد واحدة من أكبر دول العالم فى عدد المنظمات غير الحكومية حيث ينشط بها المجتمع المدنى لتوافر البيئة القانونية والسياسية والإعلامية المحفزة لنشاطه، وتحظى منظمات رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة فى ظل هذا المناخ بدعم كبير من الدولة والمواطنين حيث تتلقى تبرعات وتسهيلات ضريبية بملايين الدولارات سنوياً، وتنعكس خدمات هذه المنظمات على المعوقين حركيا فتعمل على تقليل اعتمادهم على الآخرين وترفع من درجة استقلالهم الاجتماعي والاقتصادي واستغلال طاقاتهم الكامنة.

٣- *أوغنـــــدا*:

تأسست جمعية أوغندا للأطفال المعاقين (USDC) في عام ١٩٨٥، وتهدف الى توفير موارد وفرص للأطفال ذوي الإعاقة، لمساعدتهم على تحقيق ذواتهم، وقد تأسست نظراً لأن احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة لم تكن ممثلة تمثيلا جيدا، ومن خلال برنامج التأهيل المجتمعي، عملت USDC مع الأشخاص ذوى الإعاقة فردياً ومع أسرهم والمجتمعات المحلية، والهياكل الحكومية، لمعالجة مشاكل وهمومهم في ١٢ منطقة بأوغندا. وهى الآن رائدة الإعاقة المرتكزة على التأهيل المجتمعى.

وتنتهج USDC نهجا متعدد القطاعات، الذى يعترف بأن الإعاقة قضية شاملة، وأن إدارة واحدة أو قطاع لا يمكن الاضطلاع بها، وينظر إليها على أنها مشكلة اجتماعية أكثر من كونها مشكلة طبية، ولأن الفئة

المستهدفة هي الأطفال الذين يعانون من الإعاقة ، ظلت التدخلات الطبية جزءا كبيرا من حزمة البرنامج. وقد كان للبرنامج عديد من الآثار الإيجابية على الأسر والمجتمعات ككل. وذلك لأن USDC عززت عمدا المشاركة، التي هى المبدأ الأساسي في تخطيط و تنفيذ برنامج التأهيل المجتمعى، كما يتضح في الأمثلة والممارسات التالية.

تدعم USDC الأنشطة المنزلية التي تستهدف أفراد الأسرة للمشاركة في تخطيط وتنفيذ عملية إعادة التأهيل لطفلهما . هذا يحدث من خلال الزيارات المنزلية والمتابعة من قبل المتخصصين فى إعادة التأهيل، مثل العلاج الطبيعي ومعلمي التربية الخاصة التي يدعمها البرنامج . والهدف من ذلك هو رفع احترام الذات للطفل ، وكذلك لجعل العلاج ممتع له .

والعمل في شراكة مع المنظمات والوكالات الأخرى هو الأكثر فعالية فعلى سبيل المثال، نفذت USDC بنجاح برامج بناء القدرات في المحافظات، في شراكة مع الهياكل الرئيسية في المناطق والحكومة المركزية، مثل معهد أوغندا الوطنى للتربية الخاصة (UNISE) ، والخدمات التعليمية للتقييم والمصادر(EARS) ، ووزارة الصحة وغيرها من الأنشطة لتدريب معلمى التربية الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، قامت USDC بدعم تطوير البنية التحتية مثل تأهيل مراكز التدريب المهني، ووحدات الموارد التعليمية، ووحدات العلاج الطبيعي وورش عمل للأجهزة المساعدة ، وذلك بالتعاون مع الحكومة والمجتمعات المحلية. وهذا ساهم فى تحسين كبير في جودة العمل و التقليل من الازدواجية غير الضرورية .

وانطلاقاً من أن تقاسم المعلومات مع الحكومة والشركاء تعد أداة قوية وفعالة في التأثير على القرارات والسياسات والخطط، شهدتUSDC استجابة حكومية سريعة و إيجابية لبعض القضايا التي أثيرت في تقارير ربع سنوية وسنوية للبرنامج . وبالتالي، أصبحت USDC مصدر المعلومات الحيوية للتخطيط للأطفال المعوقين. ومن ثم فإن وجود نظام فعال للتعليم و المعلومات المتعلقة بالإعاقة بالمجتمع أمر ضروري لخلق بيئة مواتية .

وثمة **منظمة غير حكومية محلية أخرى تدعى كومبرا COMBRA** ، من بين رواد المجتمع فى إعادة التأهيل مقرها أوغندا. توفر المنظمة خدمات من خلال تدريب العاملين في مجال التأهيل المجتمعي الشعبي، وتشغيل مشروع الأحياء الفقيرة، ونشر المعلومات. ويوفر مركز COMBRA

المعلومات للعمال على مستوى القاعدة ، والطلاب والباحثين، مع التدريب العملي على الخبرة والتدريب في المجتمع.

ويعمل COMBRA كبرنامج لإعادة التأهيل المجتمعي بالشراكة مع المجتمع ، في كمبالا ، في المناطق الحضرية الفقيرة، لأكثر من عشر سنوات.

وبرنامج CBR للتأهيل المجتمعي في Bwaise يركز على الكشف المبكر، والتقييم والتدخل المناسب للأطفال المعوقين . والمنظمة تقوم بتدريب المتطوعين CBR وهم بدورهم يقومون بتدريب الوالدين / مقدمي الرعاية للأطفال المعوقين . كما تم تشغيل COMBRA بنظام الائتمان ، لتمكين الأسر من التغلب على بعض الصعوبات المالية من خلال التجارة الصغيرة والأنشطة الاقتصادية المربحة .

وقد استخدمت COMBRA الأشخاص ذوي الإعاقة الناجحة كقدوة لتوعية المجتمع على قضايا الإعاقة . ومتدربين COMBRA يعملون أيضا مع عائلات كجزء من العمل الميداني ، والتي أعطت أيضا أولياء أمور الأطفال المعوقين الدعم المستمر والتحفيز.

على المستوى الوطني ، تم التعاقد مع COMBRA لإجراء بعض البرامج الحكومية، مثل تدريب العاملين في مجال الإرشاد والتدريب والصحة وبرنامج للمدارس. وقد جلبت هذه العملية لـــ COMBRA الاتصال بصورة أقرب مع البرامج الحكومية ، وخلق فرص لتقاسم المهارات والكفاءات . الأهم من ذلك، عمل الاتحاد الوطني للمعوقين أوغندا (NUDIPU) مع COMBRA ، لوضع أساس قوي لمناصرة وكسب التأييد لتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة في أوغندا.

رابعاً: خاتمـــــة:

- النظر إلى التشريعات الحاكمة للجمعيات الأهلية وتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين وأهم التغيرات التي طرأت عليها وجوانب القوة والضعف وإعطاء الأولوية لبرامج رعاية وتأهيل المعوقين من خلال الاهتمام ببرامج التأهيل الاجتماعي والمهني والطبي والتربوي.

- زيادة التوجه نحو اللامركزية في إدارة العمل بؤسسات رعاية وتأهيل المعوقين كما هو الحال فى الدول المتقدمة.
- خلق ثقافة الشراكة ونشرها بين العاملين فى الإدارة المجتمعية على المستوى الحكومى والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية.

• الإطلاع على أحدث أساليب إدارة الجمعيات الأهلية وتحسين أدائها وترشيد الإنفاق على المشروعات من خلال تطوير مؤشرات الكفاءة والفاعلية بحيث يمكن قياس مدى المرونة لهذه الجمعيات وأن يتم هذا التقويم بمشاركة المنتفعين من الخدمات.
• إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن الجمعيات الأهلية وأنشطتها وما تقدمه من جهود لإعطاء مزيد من المصداقية عن عمل هذا القطاع، ولتهيئة المناخ الثقافى للعمل الخيرى التلقائى من جانب أفراد المجتمع.
• ضرورة التخفيف من سيطرة وتعدد الهيئات الإدارية المسئولة عن الإشراف على الجعميات ومتابعتها ومراقبتها والاقتصار على تقييم دور هذه الجمعيات فى الالتزام باحتياجات المجتمع المحلى وتدعيم النماذج الإدارية الناجحة للجمعيات.
• الحاجة إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي والمنظمات الدولية وتبادل الخبرات الناجحة على الصعيد الوطني والعربي.
• التأهيل المؤسساتي لجمعيات المجتمع المدني على قاعدة الأهلية والاستقلالية، مع اقتراح إنشاء صندوق عربي لدعم مشاريع المجتمع المدني في التنمية البشرية.
• الاعتماد على أسلوب التأهيل المجتمعي الذي يأخذ في اعتباره الاعتماد على أفراد المجتمع المحلي وإمكانياته لكي يقدم خدمات التأهيل للمعوقين في أماكن معيشتهم جنباً إلى جنب المؤسسات ، وحتى يستطيع تغطية أكبر عدد ممكن من المعوقين.
• تشجيع تكوين شبكات بين الجمعيات التى تجمعها اهتمامات مشتركة والتى تعمل فى مجال واحد وذلك لتحقيق الإفادة المثلى من الموارد البشرية والمادية، لما يحمله ذلك من تبادل للخبرات وفتح آفاق جديدة ومشتركة للعمل سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى.
• الاستفادة من الخبرة البلغارية فى إنشاء بوابة معلومات للأشخاص ذوي الإعاقة، باستخدام البرمجيات مفتوحة المصدر الوحيد، مع توفير منتدى للنقاش وتقديم النصح والمشورة، علاوة السماح للزوار نشر الأخبار والمقالات. كما يمكن تزويد البوابة بدليل معلومات للاتصال بالمؤسسات الحكومية بالدولة، ومعلومات حول المنظمات غير الحكومية والتشريعات الاجتماعية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة أو البنية التحتية المتاحة، ولمحة عامة عن الأحداث المقبلة .
• تأسيس شبكة اتصالات يمكن من خلالها التنسيق بين الجمعيات

والحكومة والهيئات الأخرى الإقليمية والدولية، وأن يكون لدى الجمعيات القابلية للاستماع والتعلم.

• تعزيز إعداد الأبحاث المشتركة مع المنظمات المماثلة فى أقطار أخرى لخلق شبكة من العمل المتصل مع هذه المنظمات.

• تعديل الهياكل التنظيمية بالجمعيات الأهلية لتصبح أكثر مرونة واستجابة لحركة التغيير في المجتمع واستجابة لحاجات ومتطلبات الشراكة مع المجتمع المحلي مع إعداد دليل عن أنشطة الجمعية الأهلية وأهدافها ونشره بصورة مجانية فى المجتمع المحيط.

• إعطاء مزيد من الاستقلالية المالية والإدارية للجمعيات الأهلية في ضوء لامركزية واعية ورشيدة ومسئولة مع تدعيم مبدأ المحاسبية والرقابة علي ما تقدمه الجمعيات من خدمات وما تحققه من أهداف.

• تنويع تمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية وفق ضوابط واليات تضمن الشفافية والمصداقية في التنفيذ.

• الاسترشاد بالخبرات الأجنبية فى تشجيع تجنيد الطلاب للمشاركة فى العمل التطوعى بتقديم أنشطة ترفيهية متنوعة لجذبهم وتصميم برامج تعليمية وتدريبية كى يظل الطلاب منغمسين فى أنشطة الجمعية ودعوتهم للمشاركة فى المؤتمرات ومنحهم عضوية مجانية وتقديم منح لهم أو تذاكر مجانية.

• قيام واضعي السياسات بوضع وسن التشريعات والخطط والاستراتيجيات والقوانين اللازمة لبناء مشاركة فعالة بين الجمعيات الأهلية وبين المجتمع المحلي، بحيث يتم تطبيق هذه القوانين والخطط مع تحديد المهام والمسئوليات المنوطة من كل طرف من الأطراف الداخلة في عملية التأهيل.

• السعى الى توفير البرامج التربوية والمهنية اللازمة والتي تغطي كافة مجالات التأهيل، فالبرامج التأهيلية سواء التربوية منها أو المهنية أصبحت تقدم في أقل لبيئات تقييداً وابتعدت عن البرامج المنعزلة، ويأتي هذا التحول استجابة للتطورات المتسارعة التي تحدث في هذا المجال وخصوصاً الاتجاه نحو الدمج الشامل (Inclusion) الذي أصبح حقيقة واقعة في جميع المجتمعات.

• فيما يتعلق بالتمويل ضرورة إيجاد السبل لمساعدة الجمعيات على القيام بالمشروعات المدرة للدخل للاعتماد ذاتياً على القيام بأنشطتها وضمان استمراريتها، علاوة على تشجيع مؤسسات وهيئات الدولة على التبرع للجمعيات الأهلية بجزء من أرباحها على أن تقوم الدولة

باستقطاع هذا الجزء المتبرع من الضرائب الخاصة للهيئات و المؤسسات.

• دعوة مؤسسات القطاع الخاص لزيادة إسهامها المادي في دعم المشروعات والبرامج والأنشطة التي تنفذها المنظمات غير الحكومية ، وخاصة العامل منها في مجال رعاية وتأهيل المعاقين .

• زيادة التوجه نحو مشاركة الآباء فى كل ما يتعلق بتأهيل وتعليم أطفالهم كما هو الحال فى الدول المتقدمة وبخاصة فى المراحل العمرية الأولى من عمر الطفل المعوق.

• الاسترشاد بالخبرات الأجنبية فى دعم المنظمات الحكومية فى إنشاء مراكز الاستشارات الأسرية والتوعية الاجتماعية والاهتمام بتنمية البيئة وإعداد المجتمع للوقاية من حدوث الإعاقة يعتبر من الاتجاهات المعاصرة من مظاهر تهيئة وإعداد المجتمع للوقاية من حدوث الإعاقة .

• التزام الجمعيات الأهلية بقضايا وأولويات المجتمع المدنى، مع ضرورة توافر ثقافة المحاسبية فى هذه الجمعيات وانفتاحها على الرأى العام بما يسهم فى بناء الثقة بين القطاع الأهلى وقاعدة المستفيدين.

• ضرورة دعم دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية فى مساعدة أولياء الأمور علي امتلاك المهارات الأساسية الضرورية لهم كأطراف مشاركة في العملية التأهيلية عن طريق تقديم البرامج التثقيفية والإرشادية الى تمكنهم من التعامل مع ذويهم من المعوقين حركيا.

• عقد المزيد من الندوات والملتقيات العلمية، وتنظيم الدورات التخصصية، والورش التدريبية، على المستوى العربي، وذلك بهدف تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات والجمعيات التطوعية العاملة في مجال الإعاقة وتأهيل المعاقين، على أن يتم اختيار موضوعات تلك الندوات والملتقيات بناءً على احتياجات المجتمع العربي، وبما يسهم في توحيد المنطلقات والتوجهات ، ويدعم حقوق المعاقين فيه.

المراجـــع

- إبراهيم عبد المعطى نعيم : **العمل الأهلى التطوعي والعولمة** ، ضمن بحوث المؤتمر السنوي الثانى للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية فى الفترة من ٢٣-٢٤ إبريل ٢٠٠٠، الجزء الثانى ، القاهرة ،٢٠٠٠.

- أحمد عبد الفتاح ناجى: **دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المجتمع**

المحلى، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٥.
- إقبال إبراهيم مخلوف: **الرعاية الاجتماعية وخدمات المعوقين**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991 .
-السيد عبد الحميد عطية، هناء بدوي حافظ: **الخدمة الاجتماعية ومجالاتها التطبيقية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998 .
- السيد ياسين: **الزمن العربي والمستقبل العالمي** ، القاهرة ،دار المستقبل العربي ،١٩٩٨.
- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، **التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية**، مكافحة الفقر والتنمية البشرية، ٢٠٠٣،
- أمانى عبد القادر محمد الهندى: **تعليم الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى مصر فى ضوء خبرة الولايات المتحدة الامريكية** ، جامعة القاهرة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ،٢٠٠٨.
- أماني قنديل: **المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.
- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، لجنة التنمية الاجتماعية، الدورة التاسعة والثلاثون، ٢٠٠١.
- حسين الجمال: **دور الصندوق الاجتماعي للتنمية فى دعم الجمعيات الأهلية فى ظل العولمة**، مؤتمر الجمعيات الأهلية و تحديات القرن الحادة و العشرين، الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، ٢٣-٢٤ أبريل ، القاهرة ،٢٠٠٠.
- سهير إبراهيم عيد ميهوب: **الحاجات النفسية و الاجتماعية للطفل بالريف فى منظمات المجتمع المدني**، المؤتمر الثاني عشر، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠١ .
- عبد السلام محمد على الصباغ : **تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية فى التعليم فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث و الدراسات التربوية، جامعة القاهرة ،٢٠٠١.
- عبد الله بوصنوبرة: **دور الجمعيات في رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة- ولاية قالمة نموذجا-** ، دور الجمعيات في رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، الباحث الاجتماعي عدد 10 سبتمبر ٢٠١٠.
- عبد الله محمد عبد الرحمن : **سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين فى المجتمعات النامية** ،القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ،١٩٩٦.
- عزة نادى عبد الظاهر عبد الباقي: **تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات**

الأهلية المصرية في مجال تأهيل المعوقين حركياً في ضوء خبرات بعض الدول، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠١٢.

- على عبده محمود ويوسف هاشم إمام :**مرشد جمعيات رعاية وتأهيل المعوقين في مجال التشريعات** ، اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين بجمهورية مصر العربية ،١٩٩٤.

- علي الدين محمد: **ذوي الاحتياجات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية**، ع12 ، مجلد131 ، القاهرة للخدمة الاجتماعية، ٢٠٠١.

- عماد الدين إسماعيل حسن: **دور الجمعيات الأهلية فى ظل سياسة الإصلاح الأقتصادى**، النشرة العلمية مجلة مستقبليات، العدد الخامس ، مركز البحوث والدراسات بالجامعة العمالية ،القاهرة، يوليو١٩٩٩ .

- سامية السعيد بغاغو، إيمان عبده حافظ :**الخدمات التربوية والثقافية للجمعيات الأهلية في محافظة الغربية بين الواقع والممكن**، ورقة عمل - بالمؤتمر العلمي السنوي الأول، مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة، كلية البنات، جامعة عين شمس٢٠٠٢.

ليلى عبد الجواد: **دور الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم ومحو الأمية** ، المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العام للجمعيات الأهلية وتحديث مصر ، الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، القاهرة ،٢٠٠٢.

منشورات الأمم المتحدة .

- مدحت محمد أبو النص :**تأهيل ورعاية متحدي الإعاقة**، ايتراك لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٤.

http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/article7.shtm/.

- Basil Kandyomunda et al.: **The Role of Local NGOs in Promoting Participation in CBR,** A PARTICIPATORY STRATEGY IN AFRICA,2007.

- Bureau international du travail,Réadaptation professionnelle et employ des personnes handicapées .www.books.google.com , session 1998.

- Civil Society and its relationship to governance in the united states, available at: www.ntI.ids.ac.uk/ids/civsoc/docs/usa.doc. (Accessed at 17/8/2010).

- CLARK, J. **: Democratising Development: The role of Voluntary organisations**, West Hartford: Kumarian Press,1999.

-Ibrahim, S.: **Crisis, Elites and Democratization in the Arab World**, Middle East Journal, vol 47, no. 2, Spring 1993.

- KAPIRIRI, M. & WRIGHTSON, T.: **Community Based Rehabilitation**

Programme, Output to Purpose Review Report, USDC, Uganda,2001.
- Lucia Ilieva: The **NGO role in advocacy for the human rights of people with disabilities in Bulgaria,** eumap.org: Features , July 2006 , "ADVOCACY: Are civil society organisations any good at it? (And what exactly IS it anyway?)"□
- Melissa Allen & Dr. Barrett: **Psychosocial Rehabilitation: Hope, Change, and Recovery**, May 7, 2010. Available at: http://www.who.int/bulletin/volumes/87/5/09-057067/en/index.html (Accessed at: 18-1-2012).
- Miranda O.M**: 'Reconsidering the Americans with Disabilities Act**' GeorgiLaw Review Association, 2000, p: 35; Available at http://web.lexis nexis.com/professional (accessed at 20-10-2010).
- Number of Nonprofit Organizations in the United States, available at: www. nccs.dataweb.Urban.Org/ Pub.APPs/ profile Drill Down. Php/ State = US.**(Accessed at : 17-3-2011**).□